اقتصاد

أكثرها فعالية المخلصون.. و«التريث» تفتح باب الفساد

مفاتيح الحصول على إجازة استيراد

الوطن

تتناقل الأوساط التجارية والصناعية المخالفات في إجازات الاستيراد وإشكالياتها القديمة الجديدة وخاصة أن موضوع الاستيراد بات يشكل اليوم نسبة لا تقل عن ٨٠٪ من عمل ونشاط ومهام وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قياسا إلى نشاطاتها الأخرى، ما يجعله من المواضيع التي تثير الجدل والنقاش بشكل مستمر وما تفرزه من أوضاع وحالات ومشاكل مختلفة تفرض نفسها دائماً، ويدور منذ فترة غير بعيدة نقاش حول وجود مشكلة محددة في إجازات الاستيراد إذ يتم إيقافها أو التريث في بعضها في حال مرت بالطريق النظامي، في حين تمر بسلام دون مشاكل فيما لو مرت عن طريق بعض المخلصين الجمركيين، علماً بأن مثل هذه الحالات تم تداولها في اجتماع سابق لغرفة تجارة دمشق مع مدير الجمارك، وقد طرح المشكلة عدد من التجار الحلبيين حيث أشاروا إلى أن نسبة كبيرة من إجازات الاستيراد لا يتم الموافقة عليها إلا عندما تمر عبر عدد من المخلصين، وطلب مدير عام الجمارك مجدي حكمية حينها معلومات وأسماء محددة حول هذه القضية للوقوف على حقيقة ما يدور خلف الكواليس ضمن هذا الإطار.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّنت رئيسة لجنة سيدات الأعمال صونيا خانجي أن هذه الإشكالية تم طرحها مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري من التجار منذ فترة، ولكنه لم يؤكد هذه الحالة ولم ينفها، وكان جوابه أن الموضوع خاضع للبحث وهو قيد الدراسة. إلا أنها أكدت لـ«الوطن» وجود ممارسات تقع تحت مصطلح السمسرة يقودها بعض المخلصين الجمركيين حيث يتم دفع مبالغ معلومة وتعود إجازة الاستيراد بالموافقة حيث تجري هذه الحالات من تحت الطاولة، مشيرة إلى خطأ الإجراء المتبع حالياً في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والذي يعتمد أسلوب التريث والدراسة والتي تخص مواد وسلعاً وصفتها خانجي بالمواد ثانوية الضرورة (كماليات) وهي مواد يتم استيرادها عبر منح المستورد الأريحية في دفع قيم هذه المواد بالقطع الأجنبي بطريقته الخاصة ومن أرصدته داخل سورية أو خارجها كما كان سائدا منذ نحو أربعين سنة عبر التمويل الخاص. ولفتت إلى أن التريث والدراسة يفتحان الباب لممارسات غير اقتصادية مع ما يتبعها من إمكانية حصول فساد. منوهةً بأن استخدام أسلوب التريث والدراسة لإجازات الاستيراد يفسح المجال أمام المخلص للدخول عبر هذا الباب وطلب مبالغ معلومة من التجار لتأمين الموافقة، وهنا رأت بإمكانية الاستعاضة عن هذا الأسلوب بالسماح بإجازات استيراد رسمية لمثل هذه المواد التي تقع تحت مسمى غير الضرورية التي تجري عبرها معظم أعمال وممارسات السمسرة حيث تخلق المواد الثانوية الضرورة المستوردة حالات من والتلاعب.

لافتة إلى ضرورة السماح باستيرادها وبالتمويل الخاص لقطع الطريق على مثل هذه الأخطاء والممارسات وعمليات الابتزاز التي تنتج عنها، فالتاجر هو الذي يحدد ويقدر حاجته وحاجة الأسواق لمثل هذه المواد على الرغم من أن نسبة كبيرة من هذه المواد تتعرض للخسارة بعد أن قام المنتج المحلي بتوفيرها وبات قادراً على المضاربة عليها في السوق المحلي بعد عودة دورة الإنتاج لبعض القطاعات.

مشيرةً إلى أنه رغم وجود هذه المشكلة إلا أن للمخلص الجمركي طريقته في الحصول على إجازة الاستيراد وإدخال البضائع التي لها فوائد معينة في بعض جوانبها وفي نسبة ٧٠٪ منها تدخل بشكل نظامي، إلا أنها متاهة لا يجب الاستمرار بها، لذا يجب قطع الطريق على مثل هذه الممارسات وتوفير القطع من العملات الصعبة ودفع الرسوم والضرائب التي ستؤول كلها إلى الخزينة العامة في نهاية المطاف.

ولم تنف كون وزارة الاقتصاد تعمل في بلد حرب ولا زال هناك خيار شد الحزام أمام الاستيراد لكونه يساهم في إخراج ونزيف القطع الأجنبي والاقتصار على المواد الأولية ومستلزمات الصناعة والآلات حيث تعطى إجازات استيراد من دون عراقيل.

من جانبه نائب رئيس غرفة تجارة دمشق عمار البردان أكد أن ليس كل ما يقال أو يسمع يصدق، ولا نستطيع التحدث عن مثل هذه الممارسات إذا لم نقم بتوثيقها بشكل ملموس ونحن نسمع مثل ما تسمعون.

من جانب آخر علمت «الوطن» من بعض الأوساط التجارية القريبة من غرفة تجارة دمشق أن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري التقى مع التجار في غرفة التجارة بعيداً عن الإعلام للبحث في هذه القضية حيث أفاد هؤلاء بوجود مشكلة في منح إجازات الاستيراد رغم كل الإجراءات التي قامت بها وزارة الاقتصاد إضافة إلا أن وزير الاقتصاد وعد بوضع حد لمثل هذه الممارسات وذلك عبر اعتماد قوائم بأسماء المستوردين الحقيقيين من غرفة تجارة دمشق كل ضمن قطاع أعماله ونشاطاته المحددة وليس المستورد الشامل وأن مثل هذه القوائم والمعطيات التي تنتج عنها سوف تكون المعيار والمقياس في منح إجازات الاستيراد وبشكل نظامي لهؤلاء دون أي تدخلات وأضاف هؤلاء التجار أنهم ينتظرون حقيقة هذه الوعود من وزير الاقتصاد والحلول لهذه المشكلة وقطع الطريق على مثل هذه الممارسات.

«المالية» حصّلت ١٥٠ مليون ليرة من رسوم الذهب في ٢٠١٥

«الصاغة» يطلبون استمرار اتفاق «الاستهلاكي» ويحذرون من الغش للتهرب من التسديد

علي محمود سليمان

حصّلت وزارة المالية ما يزيد على ١٥٠ مليون ليرة سورية من رسم الإنفاق الاستهلاكي على الذهب خلال العام ٢٠١٥، وذلك عبر الاتفاق المبرم مع جمعيات الذهب الثلاثة في سورية، الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٥ ليتم تحصيل مبالغ محددة موزعة على ثلاثة أرباع في العام ٢٠١٥.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس جمعية الصاغة في دمشق غسان جزماتي، أن الخيار الأفضل هو الاستمرار بالاتفاق على ما هو عليه دون أن يتم رفع قيم المبالغ المطلوب تحصيلها من الجمعيات، لكون أوضاع سوق الذهب بشكل عام لم تشهد أي تحسن مع استمرار ارتفاع الأسعار، محذراً من أن أي زيادة في المبالغ ستزيد من احتمالات وقوع حالات الغش والتلاعب للتهرب من التسديد، حيث قام عدد من الصياغ خلال العام الماضي بإدخال أساور لدمغها وعند أخذها للورشة يحولها إلى أطواق ذهبية للتهرب من فرق الوزن في تسديد رسوم الدمغ، حيث وصل سعر غرام الذهب عيار ٢١ إلى أكثر من ١٢ ألف ليرة سورية، مشيراً إلى أنه رغم هذا الارتفاع في الأسعار إلا أن الحركة في أسواق دمشق ما تزال مقبولة بمتوسط بيع ٢ كيلو غرام ذهباً يومياً في أسواقها مع ملاحظة الفرق بأن من كان يشتري طقماً كاملاً من الذهب بسعر ٤٠٠ ألف ليرة سورية، أصبح يشتري قطعة واحدة من الذهب بالسعر نفسه.

من جهته رأى رئيس جمعية الصاغة في حلب عبدو موصللي، أن ما تم تحصيله خلال العام ٢٠١٥ كان مقبولاً مقارنة مع حركة المبيع التي حدثت فيها، مشيراً في تصريح لـ«الوطن» إلى أن جمعية الصاغة في حلب تتمنى لو بالحد الأدنى الإبقاء على الاتفاق الحالي كما هو، مع إعادة طرحها للمقترح الذي كانت قد تقدمت به سابقاً، ليتم جبي مبلغ رسم الإنفاق الاستهلاكي من محال الصاغة بشكل مباشر بدلاً من تحصيله من جمعية الصاغة، بحيث يتم البيع للمواطن بموجب فواتير نظامية مختومة من وزارة المالية عليها نسبة ١٥٪ من قيمة الأجور وليس من قيمة الذهب، وتكون فواتير البيع موحدة في المحافظات كافة والجمعية، وهي الطريقة المتبعة في دول العالم كافة بأن يتم دفع الرسم بعد المبيع وليس عند دمغ البضاعة قبل البيع، وإضافة إلى اتخاذ إجراءات رادعة لضبط حالات البيع ومنع التلاعب، من خلال توجيه إنذار في المرة الأولى للمخالف وعند المخالفة الثانية يتم تشميع المحل لمدة ١٥ يوماً، وعند المخالفة الثالثة يتم إلغاء الرخصة بشكل نهائي.

ولفت موصللي إلى أن حركة البيع في حلب منذ بداية العام تعتبر جيدة حيث تتراوح بين ٥ إلى ٧ كيلو غراماً ذهباً يومياً كما عادت عدة ورشات لصياغة الذهب للعمل حيث كان عددها يصل إلى ٥٠ ورشة في العام ٢٠١٥ على حين وصل عددها حالياً إلى نحو ٧٥ ورشة.

بدوره اعتبر رئيس جمعية الصاغة في حماة عصام شهدا أن مدينة حماة تعتبر مدينة زراعية وبالشكل العام فإن الناس تنتظر قطاف المواسم لتشتري الذهب للمناسبات والأفراح والادخار ونتيجة حالة الشح في المواسم وارتفاع الأسعار فقد تأثرت حركة المبيع بشكل سلبي لدرجة كبيرة، حيث لم تصل حركة البيع اليومي إلى ٢ كيلو غرام ذهباً، مفضلاً تعديل الاتفاق ليتم وضع نسبة أو رقم محدد على غرام الذهب الواحد بدلاً من أن يكون هناك مبلغ إجمالي يحصل من الجمعية، وبذلك يكون التحصيل وفق المبيع للغرام المختوم ضمن المحافظات بما لا يظلم الورشات التي لا تدمغ بشكل كبير.

وفي سياق آخر قال شهدا: إنه تم مؤخراً إلقاء القبض على سيدة تقوم ببيع الذهب المزور الذي يوجد تلاعب في قطع الحلي المبيعة وهي عبارة عن أطواق من الذهب مطلية بالذهب في أطرافها وباقي القطع من النحاس وتتم متابعة الملف الآن من الجهات المختصة لكشف من يقف ورائها كون هكذا حالات تكون عبارة عن عصابة أو ورشة تقوم بالتزوير والغش.

المصارف تطلب إشراك الموظفين في تحصيل القروض المتعثرة و«المركزي» يرفض

محمد راكان مصطفى

طلب مديرو المصارف العامة في سورية تحديد نسبة تحصيل تصرف للعاملين فيها عن المبالغ التي يستطيعون تحصيلها من القروض المتعثرة، الأمر الذي رفضه مصرف سورية المركزي، خلال اجتماعه مع مندوب وزارة العدل ومندوبي المصارف العامة لدراسة العقبات القانونية التي تواجه المصارف العامة في مجال تحصيل الديون المتعثرة.

استند طلب المصارف إلى أنه من الممكن للموظفين لدى المصارف تحصيل مبالغ أكبر من المبالغ الممكن تحصيلها من المحامين عن طريق القضاء على اعتبار أن المصارف وعلى الصعيد العالمي والمحلي محكومة بجودة العلاقات الشخصية بين الزبون والموظف، التي تعتبر أحد أهم الأسباب لثقة المتعامل بالمصرف وتشجعه على الإيداع لدى هذه المصارف من مبدأ السرية وسهولة التعامل مع المصرف، بحيث يمكن استغلال هذه العلاقة التي تربط الموظفين المتعاملين في موضوع التحصيل، وأن التشجيع عن طريق مكافئة الموظفين بنسبة تحصيل.

ولكن هناك رأي آخر لا يرى في دخول موظفي المصارف على خط تحصيل الديون المتعثرة أمراً مقبولاً، نظراً لاحتمال وجود فساد في الموضوع من خلال دخول الموظف والزبون في علاقة مسبقة، بحيث يتعثر المقترض عن قصد ثم يدخل الموظف ليتوسط في تحصيل المبلغ وفق الشروط المخففة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مسؤول مصرفي مناقشة عدة مواضيع في ذلك الاجتماع، كمدد التبليغ وترميم ملفات القروض المعقودة وغيرها من الإشكاليات وتم الاتفاق على عقد اجتماع الأحد بعد القادم بحضور مندوبي المصارف العامة للوقوف على الإشكاليات القانونية التي تواجه عمل المصارف الخاصة.

من جهة أخرى علمت «الوطن» عن بدء المصارف العامة بوضع التعليمات التنفيذية الخاصة بإجراء التسويات للقروض المتعثرة بموجب القانون ٢٦ لعام ٢٠١٦ وبيّن مسؤول مصرفي لـ«الوطن» بأن تخفيف الإجراءات التنفيذية التي تقوم بها المصارف تجاه المقترضين المتعثرين خلال ستة الأشهر الأولى من تاريخ نفاذ القانون بهدف استفادة المقترضين المتعثرين الراغبين في إجراء التسوية أو التسديد والاستفادة من الإعفاء من غرامات التأخير المترتبة على قروضهم.

وإن الأكثر استفادة من القانون هم المقترضون القادرون على تسديد كامل المبلغ خلال فترة الإعفاء المحددة بستة الأشهر الأولى من نفاذ المرسوم التي تشمل الفوائد التأخيرية المترتبة على هذه القروض والتي تصل في بعض الأحيان إلى مبالغ كبيرة.

على حين إن باقي فئات المقترضين تواجه صعوبات في تحقيق شروط عملية تسويات القروض الخاصة المحددة بموجب المادة الثانية من التعليمات التنفيذية للقانون: يجوز للمصرف إجراء التسوية وفق أحكام هذا القانون بعد التأكد من تحقق الشروط الآتية مجتمعة وهي ثبوت عجز المدين عن السداد وفق الاستحقاقات المحددة، وثبوت أن التسوية تساعد على التسديد وتحصيل كتلة الدين بكفاية أكبر من الإجراءات البديلة المتاحة وفق القوانين والأنظمة النافذة، وثبوت الجدارة الائتمانية للمدين أو المتدخل بتاريخ التسوية ومن قدرته على السداد وفق شروط التسوية المزمع إبرامها، ومن أن التعثر أو عدم القدرة على السداد وفق العقود القائمة إنما يعود لأسباب خارجة عن إرادة المدين.

رئيس مجلس الإدارة: لا داعي للقلق فالمساهمون حصلوا على ضعفي قيمة الأسهم بسبب الأرباح السابقة

«نماء الزراعية» تخسر مرتين الأولى بفعل الأزمة والثانية بسوء الإدارة

عبد الهادي شباط

عند الحديث عن خسارة شركة زراعية بحجم (نماء) التي يقودها نخبة من المهندسين الزراعيين والمدرجة أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية يستحضرنا حال الفلاح السوري البسيط الذي يزرع وينتج ويحصل على قوته وقوت عياله من زراعاته وإنتاجه.

لدى توجهنا إلى الكتابة عن شركة نماء الزراعية لم يكن يخطر ببالنا كثرة الملفات والمشروعات الخاسرة، ولا مشكلة عمال الشركة الذين ما زالوا يعملون على نظام المياومة منذ سنوات طويلة لكن المستغرب أن كل من صادفناهم للحديث عن الشركة من مساهمين ومسؤولين سابقين إما اعتذروا عن الحديث أو وجهوا العديد من إشارات الاستفهام حول مشروعات الشركة وإدارتها وخسائرها ومدى ارتباط هذه الخسائر بالأحداث في البلد، مشاكل أخرى من أهمها فقدان الشركة لأهم مشاريعها في الأرياف السورية، إضافة إلى الخسائر غير المسوغة التي ترتبط بمشروعات في المناطق الآمنة وما زالت مستمرة ولم تطلها أحداث الأزمة ومنها مشروع زراعات الحمضيات على مساحة ٤٠ دونماً الذي ينتج طناً واحداً فقط.

إضافة إلى مشكلة أشجار التفاح التي لم تثمر بعد سنوات من زراعتها، والمعدات التي يتم إصلاحها وإنفاق مبالغ كبيرة على صيانتها لتعود بعد فترة وجيزة للتعطل من جديد، ولا ننسى مشروعات زراعة الورود التي تجاوزت عمرها الاقتصادي وأصبحت خاسرة.

جملة من الخلافات بين الإدارات السابقة ومجلس الإدارة الحالي حول انخفاض قيمة الأسهم العائدة للشركة في سوق دمشق الأوراق المالية وعدم انعقاد الهيئة العامة للشركة في عام ٢٠١٥ واستبدال ممثلي وزارة الزراعة السابقين في مجلس الإدارة الحالي.

كل ذلك وغيره من الأسئلة توجهت به «الوطن» إلى رئيس مجلس الإدارة الحالي للشركة راما عزيز التي تشغل أيضاً منصب نقيب المهندسين الزراعيين، فبدأت حديثها بتبرير خسارة الشركة بسبب الأزمة وتداعياتها وخاصة بسبب خسارة مشروع المالكية في محافظة الحسكة والذي كان يعتبر العمود الفقري للشركة ومن خلاله كان يتم تلافي العجز أو الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات، إضافة إلى خسارة وفقدان الشركة لمشروعات أخرى في دير الزور وريف دمشق ورعا.. وغيرها من المناطق التي شهدت أوضاعاً أمنية.

وعن رأسمال الشركة أوضحت أنه يقترب من ١٤٠ مليون ليرة سورية، وحاولت الشركة زيادته عبر مخاطبة الحكومة لكن لم تتم الموافقة بعد عرضه في سوق الأوراق المالية. مبينةً أن الشركة تعاني نقصاً في التمويل، إذ فشلت الإدارة في تأمين التمويل الكافي عبر سحب قروض بسبب عدم موافقة العديد من المصارف على منح المبالغ المطلوبة لكن الشركة استطاعت تأمين جزء بسيط من التمويل اللازم عبر القرض الذي أسهمت به نقابة المهندسين الزراعيين.

وحول انخفاض القيمة المالية لأسهم الشركة في سوق دمشق للأوراق المالية أكدت أن قيمة السهم لم تهبط للمستوى الذي يتم تناقله وأن قيمة السهم بدأت بـ٤٢٠ ليرة للسهم الواحد ووصلت إلى ٩٨٥ ليرة ثم انخفضت إلى ٩٣٢ ليرة قبل أن تقرر سوق الأوراق المالية التوقف عن تداول أسهم الشركة.

وهنا تؤكد أن معظم المساهمين استعادوا أكثر من ضعفي قيمة الأسهم من خلال أرباح الشركة سابقاً وأنه لا داعي للقلق من تدني أرباح الشركة وخسارتها بسبب ارتفاع قيم أصولها الثابتة وخاصة العقارية لأن سعر الأراضي يرتفع بشكل مستمر وخصوصاً أن هناك مساحات من الأراضي التابعة للشركة دخلت ضمن المخططات التنظيمية وأصبحت قيمتها مرتفعة.

وحول مشكلة العمال التابعين للشركة بينت أن أصول المشكلة تعود لمديري المشاريع السابقين لأنه ليس هناك بيانات أو عقود مسجلة بين هؤلاء العمال والشركة وأن الشركة حريصة على ضمان حقوقهم حيث تم عرض إبرام عقود جديدة عليهم وتم رفضها بسبب تخوف العمال من مرحلة الاختبار التي يحق للشركة بموجبها تسريح العامل لعدم كفاءته إلا أنه بعد حذف هذه الفقرة من العقود لم يوافق العمال على إبرام هذه العقود الجديدة وأن عدداً من العمال قام برفع دعاوى قضائية على الشركة يطالبون فيها بتشميلهم وتسجيلهم لدى التأمينات منذ بداية عملهم.

وبالعودة إلى مشروعات الشركة الخاسرة في طرطوس تظهر رئيسة مجلس الإدارة أن سوء الأحوال المناخية لعبت دوراً في انخفاض الإنتاج وسوء المحاصيل مثل حالة الغمر المائي وغرق المحاصيل في مشروع (رامات اللحا) وأن حالة العواصف الريحية التي تعرضت لها البيوت البلاستيكية أدت إلى تخريبها حيث عملت الشركة على تغطية نحو ٢٠ بيتاً بلاستيكياً.

وحول مشاريع زراعة الورد الجوري أكدت أن عمرها الاقتصادي انتهى وأن الشركة تحاول إعادة إحياء هذه المشاريع وفق القدرات المتاحة والممكنة للشركة في حين تركت الإجابة عن عدم إثمار أشجار التفاح والأكديديا برسم منفذي هذه الزراعات سابقاً والتي يحملونها للظروف المناخية والبيئية علماً أن مثل هذه الظروف يفترض أنها مدروسة وأنه تم اختيار هذه الزراعات على أساس مناسبة التربة والمناخ لها.

وعن حالات التعطل والإصلاح المتكررة لبعض معدات المشروعات بينت أن ذلك طبيعي وأن أي آلة يتم استخدامها يمكن أن تتعطل وفي تخصيص حديثنا عن إحدى غاطسات الماء التي تم تعطلها بعد إصلاح مؤقت قصير تركت أيضاً الإجابة للمشرفين على هذه المعدات وأنه في حال وجود أي حالة فساد يتم الإحالة إلى التحقيق والمتابعة.

وفي الإجابة عن سبب انعقاد الهيئة في العام الماضي أوضحت أنه بسبب التأخر في إنجاز الميزانية الخاصة للعام السابق وأنه يجري العمل على إنهاء هذه الميزانية وميزانية العام الحالي وإقرار اجتماع للهيئة لمناقشة الميزانيتين.

أما عن عدم وجود مدير عام للشركة أكدت لأنه يتم العمل بالتنسيق مع وزارة الزراعة لترشيح أشخاص من أصحاب الكفاءات والخبرة لترميم الشاغر.